

# سفينة الإجهاض: من النضال على الأرض إلى الضغط فوق الماء



بلال التليدي

الخميس 04 أكتوبر 2012 - 22:16

ثمة حاجة إلى تتبع ورصد التحولات التي تجري على ساحة التدافع القيمي، والأدوات الجديدة التي يتم الاشتغال بها لفرض أجندات عجزت الديناميات الداخلية عن فرضها. التحول هذه المرة، أخذ أبعادا أخرى، إذ لم تتغير الموضوعات، وإنما الذي تغير هو شكل إدارة التدافع. فبدلا من الرهان على تطوير الديناميات الداخلية لتطوير النقاش بخصوص بعض القضايا مثل الإجهاض، وتوسيع شبكة الضغط المدني من أجل إحداث مكاسب قانونية في هذا الاتجاه، تم اللجوء إلى أساليب الضغط من الخارج.

الجديد اليوم، في آليات التدافع، من خلال اعتماد الرحلات البحرية، هو اللعب بثلاث أوراق في دفعة واحدة:

- ورقة الضغط الخارجي، وذلك بإقحام مكونات مدنية دولية في النقاش الداخلي الذي يخص المغرب.

- الورقة الإعلامية وذلك من خلال إعطاء زخم ووهج لهذا الحدث حتى يتم تداوله على أوسع نطاق، ويخرج بذلك عن سياق التداول الداخلي، ويتيح الفرصة لتدخل مكونات خارجية على الخط للضغط على المغرب.

- الورقة الحقوقية، وذلك بالرهان على تصوير «مظلومية» الفتاة أو الادعاء بأنها لم تجد الأطر القانونية والطبية للقيام بإجهاض آمن.

طبعا، هذه الآلية ليست جديدة، فقد سبق للشواذ أن نظموا رحلة بحرية في أوائل يوليو الماضي، وطافت دول أوروبا واتجهت للرسو في ميناء الدار البيضاء، بنفس القصد، لكنهم فشلوا في تحقيق أجنداتهم، ولم تخضع السلطات المغربية لضغطهم.

الجديد في الأمر، أن سفينة الإجهاض الهولندية استفادت من فشل تجربة الشواذ، وذهبت إلى خيار آخر، هو المياه الدولية، وذلك بقصد تمكين النساء من إجهاض طبي «قانوني» آمن بموجب القانون الهولندي حسب بيان لمنظمة «نساء فوق الأمواج».

ومع أن توصل هذه الآليات الجديدة في التدافع القيمي في المدى القريب والمتوسط له أفق جد محدود، بحكم ضعف الدينامية الداخلية للحركات المجتمعية التي تنخرط في هذه المعارك القيميّة، وبحكم التحديات الأمنية والدينية والقيمية، بل

السيادية التي تمثلها هذه الآليات الجديدة، وبحكم أن هذه السفينة نفسها لقيت حملة انتقادات في صفوف الناشطين في الحركات المناهضة للإجهاض في أيرلندا وإسبانيا وبولندا والبرتغال.

مع ذلك كله، ينبغي أن نتوقف على الدلالات الآتية:

1- أن اختيار المغرب، كبلد مسلم، وللمرة الثانية، لاختبار هذه الآليات الجديدة، يؤكد حجم الرهانات على النماذج التعددية المنفتحة للضغط لفرض أجندات قيمية، وهو ما يتطلب مضاعفة الجهود من الناشطين المناصرين للحق في الحياة، بل وكل المدافعين عن المنظومة القيمية الإسلامية، وعدم الاكتفاء فقط بحسم المعركة ضمن دينامياتها الداخلية، بل يتطلب الأمر تطوير آليات تحصين عناصر هذه المنظومة بتجسير علاقات التعاون مع المنظمات الدولية التي تتقاسم نفس المنطلقات القيمية.

2- أن حسم المعركة بخصوص الإجهاض أو غيره على مستوى الدينامية الداخلية، لا يلزم منه توقيف النقاش حول هذه القضايا وتطويره، وإغناء الحجج التي يمكن الاستناد إليها لدعم مواقع المنظومة القيمية المرجعية، ولم لا الاجتهاد في تقديم رؤى مقاصدية واقعية تأخذ بعين الاعتبار توسيع الضيق القانوني بما لا يتعارض مع المقاصد العليا للشريعة الإسلامية. ومع فارق السياق، فالنقاشات الحيوية التي تثار اليوم في بعض الدول الغربية كأمریکا حول الإجهاض، والتي تنقلها استطلاعات الرأي التي تصدر بشكل منتظم، تبين أن المدافعين عن الحق في الحياة لم يفقدوا مواقعهم، بل في كثير من الأحيان يساعدهم هذا النقاش في تطوير حججهم وكسب نقاط جديدة.

3- إن ظهور هذه الأشكال الجديدة في التدافع القيمي يكشف صدق الاتهامات التي كانت توجه لبعض الحركات التي تناضل على واجهات مشبوهة، فإذا كان ذلك في السابق يتم من خلف حجاب، فقد برز اليوم بشكل واضح لا غبار عليه، فحركة الدفاع عن الحريات البديلة، بعد أن عجزت عن تحريك النقاش بآليات التدافع الداخلية، راحت تستنجد بمنظمات دولية وتنسق معها علنا ضدا على السيادة المغربية.

4- إن سكوت بعض الفعاليات المجتمعية المناصرة لفكرة توسيع النطاق القانوني المؤطر للإجهاض، ورفضها الانخراط في هذه الأجندة، مؤشر إيجابي ينبغي التقاط دلالاته، لا على مستوى الخطاب وذلك بالتمييز بين مكونات الرأي بخصوص الإجهاض وولاءاتها، ولا على مستوى الحراك المجتمعي، وذلك باستيعاب إمكانية الاختلاف في وجهات النظر وضرورة تطوير الاجتهاد الفكري والشرعي للوصول إلى قواسم مشتركة تحن هذه الأطراف من الارتقاء في أجندات مشبوهة.